

## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة السادسة عشرة

(٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها السادسة عشرة. وتناولت اللجنة مسألة كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل.

ووجهت الدورة رسالة رئيسية مفادها أن للحكومة والمؤسسات العامة دورا قياديا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتبع سياسات ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وشددت اللجنة على أن القيادة هامة للغاية لإحراز التقدم. وينبغي للمستويات الحكومية العليا أن تشجع باستمرار على تنفيذ الأهداف. وينبغي أيضا تشجيع الدور القيادي على جميع المستويات الحكومية وفي صفوف الموظفين الحكوميين. وينبغي للقيادة بناء الالتزام بتنفيذ الأهداف داخل المجتمع. وهناك حاجة إلى تنفيذ نهج جديدة لمكافحة الفساد وضمان الخدمة المدنية القائمة على أساس الجدارة. ولا بد من ذلك، ومن إثبات تأثير السياسة العامة في التقدم صوب تحقيق الأهداف، لإعادة بناء ثقة الناس في الحكومة.

وشددت اللجنة على أن للحكومات المحلية دورا حاسم الأهمية في بلوغ الأهداف وتحقيق الإنصاف. وسيكون من المفيد الابتعاد عن العلاقات الموجهة من القمة إلى القاعدة، وينبغي بدلا من ذلك أن تعمل الحكومات المركزية والمحلية كشركاء. وقد تكون اللامركزية ضرورية لتسريع التقدم صوب بعض الغايات المرتبطة بالأهداف، ولكن موارد وقدرات الحكومات المحلية ينبغي أن تكون متناسبة مع مسؤولياتها.

وثمة رسالة أخرى وجهتها اللجنة ومفادها أن سياسات القضاء على الفقر ينبغي أن تستند إلى توافق قوي في الآراء بين جميع فئات الدخل. وينبغي وضع السياسات بالتشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات الأكثر فقرا وضعفا. وينبغي تكريس القضاء على الفقر باعتباره هدفا شاملا في جميع مكونات الحكومة والعمل على تحقيقها عن طريق نهج يشمل الحكومة بأكملها. والنهج المتكاملة أساسية في تنفيذ استراتيجيات متعددة الأبعاد للقضاء على الفقر، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.

وأكدت اللجنة أيضا أن من الضروري البدء في بذل جهود ترمي إلى حشد تأييد الموظفين الحكوميين لأهداف التنمية المستدامة، وغرس روح الالتزام في نفوسهم عبر طرق عمل جديدة تستند إلى المشاركة والانخراط، والمهارات الجديدة، وكذلك في بعض الحالات، إلى إحساس متزايد بالروح المهنية والأخلاقيات.

وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الأهداف قد تقتضي إجراء تحسينات محددة في الحوكمة في سياقات متنوعة. وبناء على ذلك، بدأت اللجنة في تحديد مجموعة من المبادئ والممارسات الطوعية المتعلقة بالحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة استنادا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من اتفاقات الأمم المتحدة.

وبمراجعة الملاحظات المذكورة أعلاه، أعدت اللجنة مساهمة لتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ عن موضوع التحديات التي تواجهها المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير. وأكدت اللجنة في مساهمتها، في جملة أمور، أن اتباع نهج تحويلي حيال صنع السياسات وأساليب عمل المؤسسات العامة ضروري من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب وتحقيق مبادئ الفعالية والمساءلة والشمول. واعتمدت اللجنة أيضا مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها . . .
٥	ألف - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . .
١٢	باء - مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . .
١٣	جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير . . . . .
١٥	الثاني - تنظيم الدورة
١٥	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
١٥	باء - الحضور . . . . .
١٥	جيم - جدول الأعمال . . . . .
١٦	دال - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
١٧	الثالث - كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل . . . . .
١٧	ألف - القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة . . . . .
١٩	باء - الترتيبات المؤسسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٢٢	جيم - دعم السلطات المحلية وتجهيزها
٢٥	دال - آثار استراتيجيات الإجراءات المتكاملة للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء على المؤسسات العامة .
٢٧	هاء - صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة
٣٠	الرابع - أعمال اللجنة في المستقبل . . . . .
٣١	المرفق - قائمة الوثائق . . . . .

## الفصل الأول

المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها  
أو التي يوجه انتباهه إليها

### ألف - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

#### تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة

##### إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٢٦/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦<sup>(١)</sup>،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكد فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أهمية إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

**وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(٢)</sup>، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،**

**وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٢/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للمتكمين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،**

**وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة لما تنسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،**

**وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياسية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها،**

١ - **يحيط علماً** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة<sup>(٣)</sup>، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة لكفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة عن طريق القيادة والعمل والوسائل، بما في ذلك فيما يتعلق بآثار استراتيجيات العمل المتكامل من أجل القضاء على الفقر بالنسبة للمؤسسات العامة وفقاً لمواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧؛

٢ - **يادعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup> في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

### **تحويل المؤسسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

٤ - **يشدد** على أن للحكومات دوراً محورياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير؛

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ٢٤ (E/2017/44).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

- ٥ - **يؤكد** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب معالجة أوجه التفاوت العميق القائمة في بلدان عديدة، وقد يتطلب ذلك من الدولة القيام بدور أكبر في إعادة التوزيع الفعال وبرامج الحماية الاجتماعية الفعالة، بما في ذلك من خلال النظم الضريبية التصاعدية والإدارة الفعالة؛
- ٦ - **يلاحظ** أن وجود مؤسسات فعالة أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة؛
- ٧ - **يرحب** بكون العديد من البلدان منخرطة في عملية تحديد وتحديث السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات والترتيبات لقيادة وتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيقها، ويرحب بتبادل الدروس المستفادة الجاري حالياً بشأن هذا الموضوع في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- ٨ - **يؤكد** عدم وجود خطة وحيدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تحديد أنجع السياسات في سياق معين يتطلب مشاركة وانخراط جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن الخيارات السياسية المتنوعة؛
- ٩ - **يدعو** الدول الأعضاء، تبعاً لذلك، إلى كفالة أن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة توضع بطريقة تشاركية وشاملة وتعاونية، ويلاحظ أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة والانخراط لكفالة منح مختلف قطاعات المجتمع المدني فرصة لإسماع صوتها؛
- ١٠ - **يقهر** بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة وأن المؤسسات القائمة، مثل وزارات التخطيط، يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً الأهمية بالعمل معاً على تحقيق الأهداف؛
- ١١ - **يكبر تأكيد** أهمية الوزارات القطاعية في وضع وتنفيذ السياسات في مجالات اختصاص كل منها، مع مراعاة العلاقات المترابطة المتأصلة في الأهداف، ويؤكد أنه قد يكون من المفيد دعوة هذه الوزارات لتحديد الأهداف والغايات التي ستكون مسؤولة عن تحقيقها بصفة خاصة وتكييف أو وضع خطط أو استراتيجيات التنفيذ ذات الصلة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛
- ١٢ - **يلاحظ مع التقدير** أن بعض البلدان قد أبلغت برلماناتها بهذه الأهداف وأشركتهم في الجهود المبذولة بشأنها، ويشجع جميع الحكومات على النظر في بذل جهود مماثلة، وأن بعض البرلمانات قد أخذت دوراً استباقياً في تنفيذها؛
- ١٣ - **يدعو** الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومجتمع الباحثين إلى تطوير أدوات عملية لمساعدة صانعي السياسات على وضع خطط وسياسات متكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس الترابط بين الأهداف؛
- ١٤ - **يلاحظ** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات العامة وأن ثمة مناقشات سياسية ومجتمعية هامة بشأن نطاق وطبيعة تمويل هذه الخدمات في العديد من البلدان، وتبعاً لذلك يدعو رئيس المجلس إلى الدعوة لعقد اجتماع مكرس لمسألة تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تبادل الأفكار ومناقشة التحديات والنهج والسياسات

والدروس المستفادة، فيما يتعلق، في جملة أمور، بالتشجيع على إعادة التوزيع الفعال وبرامج الحماية الاجتماعية، بوسائل تشمل زيادة فعالية النظم الضريبية التصاعدية وإدارتها؛

١٥ - **يسلم** بأن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إلى الأدلة والبيانات، وأن تركز على تحقيق النتائج؛

١٦ - **ويسلم أيضاً** بالقوة التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويلاحظ في الوقت نفسه أن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة بأشكال عديدة؛

١٧ - **يرحب** باستخدام الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد لتقديم الخدمات العامة وأداء الوظائف الأخرى وإشراك الناس في عملية صنع القرارات على النحو الموثق في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٦، ويشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

١٨ - **يرحب** بالندوة التي نظمتها حكومة جزر البهاما وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعنوان "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: تجهيز المؤسسات العامة وتعبئة الشراكات"، التي عقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، ويدعو الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى تنظيم اجتماعات مماثلة لتبادل الخبرات وبناء القدرات باستخدام الموارد المتوفرة؛

### تعزيز الدور القيادي للقطاع العام

١٩ - **يؤكد** أن القيادة على جميع مستويات الحكومة والإدارة العامة أمر حاسم الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٠ - **يرحب** بأن أعلى المستويات الحكومية في بعض البلدان قد بدأت تشارك في تنفيذ الأهداف أو أنها تواصل المشاركة في تنفيذها؛

٢١ - **يشدد** على أن تنفيذ الأهداف يتطلب تحركاً ليس من قبل الحكومات فحسب، بل أيضاً من قبل العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والشروع في شراكات فعالة؛

٢٢ - **ويؤكد** أن الوعي بأهداف التنمية المستدامة وملكيته من قبل المؤسسات على جميع المستويات والمجتمع ككل أساسيان للتشجيع على تنفيذها، ويدعو الحكومات إلى بذل جهود متضافرة لإذكاء الوعي وتعزيز ملكية أهداف التنمية المستدامة في صفوف السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع ككل؛

٢٣ - **يدعو** الحكومات أيضاً إلى إطلاق مبادرات لبناء الوعي وترسيخ الالتزام لدى الموظفين الحكوميين على جميع المستويات بشأن رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشجعها على الاضطلاع بأدوار قيادية، والابتكار والابتعاد عن اتباع أساليب العمل كالمعتاد لكي يتسنى لها، في جملة أمور، معالجة الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة؛ ويدعو الحكومات أيضاً إلى بناء قدرات ومهارات موظفي الخدمة المدنية في مجالات منها وضع سياسات متماسكة، والتخطيط والتنفيذ



والاستشراف، وعمليات استعراض التقدم المحرز بناء على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها؛

٢٤ - ويشجع الحكومات على مضاعفة الجهود لضمان احترام سيادة القانون من قبل المؤسسات على جميع المستويات وكفالة الخدمة المدنية استنادا إلى الجدارة، وسيساعد ذلك على تعزيز الأخلاقيات العامة ويكفل إدارة الموارد البشرية بفعالية وإنصاف؛

### الآثار المرتبطة بالقضاء على الفقر بالنسبة للمؤسسات العامة

٢٥ - يؤكد أن القضاء على الفقر يتطلب اتباع نهج انخراط الحكومة بأكملها حيث تتحمل أعلى مستويات الحكومة وكل وزارة ومؤسسة على المستوى المحلي أو الوطني التزاما بتحقيق هذا الهدف؛

٢٦ - يؤكد أن تجربة بعض البلدان قد أظهرت أن القضاء على الفقر يتطلب استراتيجيات هادفة ومتعددة الأبعاد للقضاء على الفقر تنطوي على إجراءات تتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل؛ والعمالة والعمل اللائق؛ والحماية الاجتماعية والإنصاف؛ والتعليم والمهارات؛ والصحة؛ والغذاء والتغذية؛ والإسكان؛ والبنية التحتية؛ والطاقة؛ والمياه والصرف الصحي؛ والبيئة وتغير المناخ؛ وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة، ومجالات أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٧ - يشدد على أن سيادة القانون والسلام والأمن، ووجود قضاء مستقل وحسن إقامة العدل هي شروط حاسمة الأهمية لتحسين حياة أشد الناس فقرا وضعفا؛

٢٨ - يؤكد أن استراتيجيات القضاء على الفقر يجب أن تعالج الفقر الريفي والحضري وأن وضع خطة وطنية للتنمية الإقليمية يمكن أن يساعد على معالجة التفاوتات المتكررة في مستويات الفقر في جميع الوحدات الإقليمية داخل البلدان؛

٢٩ - يؤكد أن استمرار الضعف في الحوكمة، بما في ذلك الفساد والنفوذ المفرط للمجموعات ذات النفوذ في المجتمع، يعوق فعالية استراتيجيات القضاء على الفقر وتخصيص الموارد بالشكل المناسب، ويدعو البلدان إلى مضاعفة جهودها لمعالجة هذه المسائل؛

٣٠ - يؤكد مجدداً أن على الحكومات، حين تصميم استراتيجيات القضاء على الفقر، إشراك المجتمع المدني وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك أشد الناس فقرا وضعفا، مع العمل في الوقت نفسه على بناء دعم واسع النطاق وتوافق قوي في الآراء يشمل أيضا الطبقة الوسطى والأقليات؛

٣١ - يلاحظ أن الحكومات تحتاج في كثير من الأحيان إلى العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا وضعفا، ويشجع الحكومات على مواصلة الاستفادة من هذه الشراكات مع العمل في الوقت نفسه على المحافظة على جودة وتوافر الخدمات بأسعار معقولة للفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا؛

### دعم السلطات المحلية وتجهيزها

٣٢ - يؤكد أن للحكومات على المستوى دون الوطني، ولا سيما للحكومات المحلية دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بالنظر إلى قربها من السكان، ودورها

على مستوى القاعدة الشعبية في تقديم الخدمات العامة الأساسية وقدرتها على اتباع نهج متكاملة، ويراعى في ذلك أن الهدف ١١ يرمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

٣٣ - **يلاحظ** أنه للاستجابة على النحو الأمثل للحالة وتوقعات واحتياجات السكان، يمكن أن يكون من المفيد نقل أدوار التنفيذ والمهام العامة المتصلة بأهداف محددة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وغيرها من الوكالات أو المؤسسات المحلية؛

٣٤ - **يؤكد** أن الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، وبصرف النظر عن نموذج أو نطاق اللامركزية في البلد، تتحمل مسؤولية تحقيق الأهداف، وأن من المهم للغاية أن تعمل معا بروح من التعاون والشراكة؛

٣٥ - **يؤكد** أن موارد وقدرات الحكومات المحلية ينبغي أن تتناسب مع مسؤولياتها، ويلاحظ بالتالي أن المسؤولية عن تنفيذ أهداف وغايات محددة ينبغي ألا تُنقل إلى المستوى المحلي إلا إذا اقترنت بتوفير مستوى مناسب من الموارد المالية وتنمية القدرات؛

٣٦ - **يلاحظ** أن الموارد المحولة من الحكومة المركزية تكون بالتالي، في كثير من الأحيان، ذات أهمية حاسمة لدعم البرامج الاجتماعية وغيرها من البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعو البلدان والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى إلى دعم الحكومات المحلية وبناء قدراتها لحشد الموارد بطريقة منسقة؛

٣٧ - **يؤكد** الحاجة إلى بناء مهارات وقدرات المسؤولين المنتخبين والموظفين الحكوميين وقدراتهم على المستوى المحلي ليكونوا مجهزين لدعم تنفيذ الأهداف؛

### استعراض التقدم المحرز

٣٨ - **يؤكد من جديد** أن الحكومات مسؤولة أمام شعوبها عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٣٩ - **يرحب** بما أبدته المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من التزام بالمساهمة في استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني على النحو المذكور في الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، ويدعو الحكومات إلى النظر في الاستفادة من ذلك الدعم؛

٤٠ - **يلاحظ** أن الناس يحتاجون إلى فهم واضح لمسؤوليات وأنشطة ونتائج المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك تلك التي تعمل على المستويات المحلية، ويشجع على إنشاء منابر أو منتديات أو أدوات لإتاحة هذه المعلومات؛

٤١ - **يشدد** على الحاجة إلى رصد تأثير المؤسسات والسياسات العامة في القضاء على الفقر وغيره من أهداف التنمية المستدامة باتباع نهج شاملة وقائمة على الأدلة وإشراك أكثر الفئات فقرا وضعفا أيضا؛

٤٢ - **يشجع** الحكومات على استحداث نظام حكومي مفتوح كنموذج للحكومة يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع؛

٤٣ - يكرر أن للبيانات المصنفة أهمية شديدة في رسم السياسات والاستعراض، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها مؤسسات مستقلة؛

### وضع مبادئ الحوكمة الفعالة

٤٤ - يسلم بالحاجة إلى تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويحيط علماً بأعمال اللجنة بشأن وضع مبادئ الحوكمة المسؤولة والفعالة التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة مرجعية هامة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات وللدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛

### المتابعة

٤٥ - يطلب إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها السابعة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٨ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٤٦ - يدعو اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والعمل على المساهمة في الاستعراض الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي سيجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، مع توجيه الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع أهداف التنمية المستدامة؛

٤٧ - يدعو اللجنة أيضاً إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تختلف كثيراً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فاعلة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

٤٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك حين معالجة سد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤٩ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

٥٠ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

### باء - مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢ - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها مواضيع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، توصي المجلس باستعراض مشروع المقرر التالي واعتماده:

## جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

إِنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - إعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:
  - (أ) تعزيز الاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها بشكل معمق في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ والأهداف الأخرى؛
  - (ب) بناء القدرات وحشد وتخصيص وإدارة الموارد الميزانية بفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
  - (ج) توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم على المستويين الوطني والمحلي.
- ٤ - إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات:
  - (أ) صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالاستفادة من أعمال اللجنة في دورتها السادسة عشرة؛
  - (ب) إشراك آليات المساءلة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في إسداء المشورة بشأن الأهداف والإشراف على تنفيذها؛
  - (ج) طبيعة سوء السلوك والفساد في القطاع العام والتحديات المرتبطة بهما، وسبل المضي قدماً؛
  - (د) التأكد من أن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والمساهمة في إحراز التقدم؛
  - (هـ) التشجيع على إيجاد سبل مبتكرة لتقديم الخدمات واتباع نهج النظام الحكومي المفتوح لدعم الأهداف.
- ٥ - دعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف: تعزيز وتجهيز المؤسسات:
  - (أ) التغييرات اللازمة في المؤسسات والإدارات العامة على جميع المستويات لتعزيز تحول المجتمعات على النحو المطلوب بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المجتمعات الحضرية والريفية؛
  - (ب) ضمان أن تكون إجراءات القطاع الخاص متوافقة مع مسارات التنمية المستدامة من خلال الأشكال التقليدية والمبتكرة للتنظيم والإدارة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة.

## جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير

٣ - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ بشأن موضوع القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير. وأكدت اللجنة في مساهمتها التي أرسلتها في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى رئيس المجلس بوصفه رئيساً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، في جملة أمور، أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح السكان الذين تخدمهم، ومن ثم القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار.

٤ - ولأن الفقر متعدد الأبعاد، ينبغي السعي إلى القضاء على الفقر من قبل جميع مكونات الحكومة ومن خلال سياسات متكاملة. وينبغي أن يكون مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب هو المبدأ الذي تسترشد به المؤسسات العامة والإدارات العامة في إنجاز مهامها، مع مراعاة مبادئ الفعالية والشمول والمساءلة.

٥ - ويحتاج واضعو السياسات والموظفون الحكوميون على جميع المستويات، إلى فهم متعمق وشامل لمختلف أبعاد الفقر ومظاهره وعوامله ودينامياته، بما في ذلك الفوارق الإقليمية والمحلية، ومعرفة من هم المعرضون لخطر البقاء وراء الركب.

٦ - وثمة أركان ثلاثة لنجاح نظم الحماية الاجتماعية في القضاء على الفقر وهي: (أ) كفالة المساواة للفقراء والفئات الضعيفة؛ (ب) تعزيز القدرة على التكيف لمواجهة آثار الصدمات المتنوعة في الفئات الأكثر ضعفاً وأشباب الفقراء (أولئك المعرضون لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى هوة الفقر)؛ (ج) خلق الفرص لجميع الناس. وينبغي لاستراتيجيات القضاء على الفقر أن تهدف أيضاً إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في كسر سلسلة انتقال الفقر عبر الأجيال. وثمة حاجة إلى توافق اجتماعي واسع النطاق بين جميع الشرائح السكانية. ويمكن أيضاً أن يؤدي ضعف الحكم والفساد وسوء السلوك إلى إعاقة فعالية استراتيجيات القضاء على الفقر. ولمواجهة ذلك، لا بد من المساءلة العامة الفعالة واستعراض التدابير والآليات.

٧ - وإضافة إلى النجاح في إعادة التوزيع وبرامج الرعاية الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية، ثمة حاجة تكاملية تقتضي من القطاع العام تعزيز خلق فرص العمل، وريادة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، وتوفير العمل اللائق، والتعليم المهني، والتدريب على اكتساب المهارات، فضلاً عن تعزيز العمالة في القطاع الرسمي مع إدماج القطاع غير الرسمي. ويمكن للقطاع العام، عند الاقتضاء، أن يأخذ زمام المبادرة عن طريق أداء دور ريادي في البحوث والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز خلق فرص العمل واستدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٨ - وينبغي أن يقترن نجاح جهود القضاء على الفقر بسيادة القانون والأمن العام والقضاء المستقل وحسن سير العدالة. ويمكن وضع تدابير قانونية لمكافحة التمييز في تقديم الخدمات العامة مثل التعليم

والرعاية الصحية والعمالة، وكذلك في الحصول على المعلومات والوصول إلى العدالة. ويمكن للمؤسسات المستقلة لمراجعة الحسابات، على سبيل المثال، الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في استعراض جاهزية وفعالية برامج القضاء على الفقر.

٩ - ويمكن اتباع نهج شاملة وتشاركية موجهة من القاعدة إلى القمة تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة الأبعاد والتعقيدات المتعددة لمشكلة الفقر. وإن للحكومات المحلية دورا خاصا في هذا المجال بوصفها الأقرب إلى الشعب. وينبغي أن تكون مجهزة بالقدرات اللازمة والموارد المالية والبشرية، وأن يُتاح لها الحصول على بيانات مفصلة حين عملها في إطار تعاون وثيق وشراكة مع الحكومات الوطنية. وقد تقتضي الحاجة حشد المجتمعات المحلية، ولا سيما من خلال منظمات المجتمع المدني والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٠ - وينبغي إدماج استراتيجيات القضاء على الفقر مع غيرها من الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالخطة الإنمائية المتفق عليها دوليا، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهي تتطلب حشد كميات كبيرة من الموارد، بما في ذلك الموارد المتأتية من المساعدة الإنمائية الرسمية، وبناء القدرات الوطنية على حشد وتخصيص تلك الموارد.

## الفصل الثاني

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١١ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت اللجنة دورتها السادسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.
- ١٢ - وافتتحت الدورة السيدة ماريون بارتيليمي، مديرة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، ورحبت بالمشاركين. وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من كريستيان باروس ميليت، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة السادسة عشرة واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

#### باء - الحضور

- ١٣ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الـ ٢٢ التالية أسماؤهم: جوسيبى ماريا أرمينيا (إيطاليا)، توركسل كايا بنسغير (تركيا)، رويانا ج. بيثيل (حزب البهاما)، خوسيه كاستيلازو (المكسيك)، ميريديث إدواردز (أستراليا)، والتر فوست (سويسرا)، أنجلينا غريغوريو - ميديل (الفلبين)، إيغور خاليفينسكي (الاتحاد الروسي)، مشتاق خان (بنغلاديش)، فرانسيسكو لونغو مارتينز (إسبانيا)، بالوكي ماسينا (توغو)، هيزو ما (الصين)، ألكسندر نافارو غارسيا (البرازيل)، بول أوكويست (نيكاراغوا)، مارتا أويهانارتي (الأرجنتين)، أوديت ر. رامسغ (جنوب أفريقيا)، آلان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)، مارغريت سانر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، دونا سكولا (جمهورية مولدوفا)، بونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتلي (ليسوتو)، نجاة زروق (المغرب)، يان زييكوف (ألمانيا).

- ١٤ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجامعة الأمم المتحدة، ومكتب العمل الدولي.

- ١٥ - وحضر الدورة أيضاً مراقبون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. وورد ما مجموعه ٢٥ بياناً استرشدت بها اللجنة في أعمالها. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة السادسة عشرة في الموقع الشبكي للجنة المكرس لتلك الدورة، على العنوان التالي: <https://publicadministration.un.org/en/cepa/session16>.

#### جيم - جدول الأعمال

- ١٦ - كان جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

- ٣ - كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل:
- (أ) فهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتجهيزها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (د) وضع مبادئ الحوكمة الفعالة؛
- (هـ) استراتيجيات العمل المتكامل لتحقيق القضاء على الفقر: الآثار بالنسبة للمؤسسات العامة.
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة.

#### دال - انتخاب أعضاء المكتب

- ١٧ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها السادسة عشرة:

الرئيس:

خوسيه كاستيلازو (المكسيك)

نواب الرئيس:

والتر فوست (سويسرا)

آلان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)

نجاة زروق (المغرب)

المقررة:

روينا بيثيل (جزر البهاما)



## الفصل الثالث

### كفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل

#### ألف - القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة

١٨ - يتطلب النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إرادة سياسية وقيادة على أعلى مستويات الحكومة التي ينبغي أن تشجع باستمرار على تنفيذ الأهداف. وينبغي أيضا تشجيع القيادة على جميع المستويات الحكومية وضمن الإدارة العامة. ويمكن أن يساعد ذلك على إبقاء التركيز على الأهداف في الأجل الطويل، بغض النظر عن الدورات الانتخابية. وينبغي أن تكون القيادة المطلوبة قيادة من النوع الذي يستند إلى الأدلة ويتسم بالواقعية والاستعداد للإنصات للآخرين والتواصل معهم، والانفتاح للتقييم، والتركيز على تحقيق النتائج في الأجل الطويل.

#### قيادة تحاور وتنصت وتحظى بالثقة

١٩ - إلى جانب الالتزام المستمر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ثمة حاجة إلى أن تعم روح التعاون والشراكة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وينبغي للقيادات المؤسسية اتخاذ إجراءات تبني الالتزام وتخلق التوافق الاجتماعي بشأن المقاصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الإجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك المقاصد المشتركة. ويمكنها خلق الظروف اللازمة للبت في المناقشات الرئيسية التي تجري في العديد من البلدان، مثل المناقشات المتعلقة بالخدمات العامة.

٢٠ - وتعتبر المشاركة والتعاون ضروريين لتمكين القيادات من صياغة سياسات عامة تشجع على العمل التعاوني الذي يحظى بالالتزام ودعم من المجتمع. وتدعم المؤسسات الشاملة بناء مجتمعات قوامها مواطنون مشاركون ومسؤولون حكوميون ينخرطون بنشاط في المناقشة والتفكير والتقييم وقياس نتائج وتبعات مختلف الخيارات لحل المشاكل ومعالجة المسائل التي تثير الاهتمام العام. وسيكون هذا التفاعل بين المؤسسات والمجتمع على جميع المستويات عاملاً محمّداً مهماً لنجاح الأهداف.

٢١ - ويمكن تعزيز الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات شاملة للجميع من خلال إشراك المواطنين في تصميم وتقديم الخدمات العامة ومشاركة الجماهير بشكل مطرد بطرائق تشمل، على سبيل المثال، منتديات تجمع أصحاب المصلحة المتعددين أو المؤسسات التي تتم مؤازرتها بالمشورة المستمرة أو تُمنح مسؤوليات عن صنع القرارات في مجالات اهتمام محددة مثل ما هو موجود في بعض البلدان. ويمكن لهذه الكيانات أن تساعد على التغلب على أوجه القصور المرتبطة بالمشاورة المخصصة لمسائل محددة، التي يمكن أن تولد الريبة إذا لم تؤخذ في الحسبان بوضوح في عملية صنع القرار.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، ينبغي للقادة المؤسسيين ضمان وجود بيئة تمكينية للمشاركة والتعاون تتجاوز مجرد جلوس الفئات المهمشة إلى طاولة الحوار، ودعم الجهود الرامية إلى منح المجتمعات فرص التعامل مع بعضها البعض على قدر كافٍ من المساواة. ويمكن استخلاص الدروس من تقييم نتائج جهود المشاركة في مجالات برنامجية محددة، بما في ذلك الحالة قبل تدخلات محددة وفي أثنائها وبعدها.

٢٣ - وينبغي كذلك تشجيع الحكومات على استحداث نظام حكومي مفتوح كنموذج للحكومة يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع؛ وتمثل المشاركة في إعداد الميزانية إحدى

الأدوات التي تبشر بتعزيز المشاركة والتوافق الاجتماعي. ويمكن أن يطلب من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إدراج أسئلة تتعلق بالمشاركة والانخراط في استعراضاتها لتنفيذ الأهداف.

٢٤ - وشددت اللجنة على أن الجهود الرامية إلى تعزيز الكفاءة المهنية والأخلاقيات ضرورية أيضا لإعادة بناء ثقة الناس في الحكومة. ويمكن استخلاص الدروس من البلدان التي شرعت في تطبيق برامج قوية للتصدي للفساد تهدف إلى استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، وتحسين عقليات الموظفين الحكوميين وتعزيز التطوير الوظيفي والمهني.

### قيادة تركز على النتائج

٢٥ - يعد إثبات أثر السياسات العامة على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق الأوسع الذي يشكله المجتمع طريقة أخرى لإعادة بناء ثقة الناس في الحكومة. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يتخذ قادة المؤسسات خطوات للمضي في تعزيز النهج القائمة على الأدلة في وضع السياسات العامة والحد من مخاطر استيلاء فئات معينة من المجتمع على المؤسسات. ولاحظت اللجنة أن على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي عدم فعالية القيادة المؤسسية إلى اضطرابات مدنية، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحويل الاحتجاجات إلى مشاركات وأعمال بناءة.

٢٦ - وأشارت اللجنة إلى أن اتساق السياسات العامة والمؤسسات جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة وأنها يقومان على التنسيق والتعاون على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وينشأ أحد التحديات عن كون نجاح التنسيق والتعاون يتوقف على أسلوب الفرد وكفاءاته في القيادة، التي قد تحتاج إلى التطوير. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى قيادة واقعية وقائمة على الأدلة، وتستند إلى استعداد للاستماع والتواصل مع الآخرين، وتقبل التقييم، وتتركز على تحقيق النتائج على المدى الطويل.

٢٧ - وأكدت اللجنة أن على الرغم من كون ممارسة النفوذ والعمل عبر الحدود ضروريا لتحقيق أهداف التنمية، يمكن ألا تناسب النهج التعاونية والتشاركية بعض القادة إذا كانت تُهجم في الإدارة تقوم أساسا على التسلسل الهرمي والسلطة الإدارية. ولمعالجة هذه المسألة، قد يكون من المجدي تشجيع التعلم من الأقران وتطوير مهارات القيادة في المستويات العليا. وعلى الصعيد الدولي، يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى مثل هذه الفرصة لتبادل الخبرات ومناقشة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في مختلف السياقات الاجتماعية والإدارية، وذلك على غرار مناسبات أخرى منها الندوة التي عقدت مؤخرا بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي نظمتها حكومة جزر البهاما وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

### تعبئة الإدارة العامة

٢٨ - يتطلب تمكين وتكليف المؤسسات تعبئة الموظفين العموميين. ولا بد أن يكون هؤلاء الموظفون على علم بخطة عام ٢٠٣٠ وبآثارها المحتملة بالنسبة للسياسات العامة الوطنية والمحلية. وبالتالي لا بد من تضافر الجهود لإذكاء وعي السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية بالأهداف الإنمائية وتعزيز أخذها بزمam الأمور لدفع الموظفين العموميين إلى الالتفاف حول تلك الأهداف وزرع روح الالتزام برؤية الخطة فيهم.

٢٩ - وبنبغي أيضا تشجيع موظفي الخدمة المدنية على تقديم الدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومعانقة أساليب العمل الجديدة. لذا فمن المهم إيجاد سبل لزراعة روح الالتزام بالجهود والعمليات الجديدة التي أطلقت من أجل تنفيذ أهداف التنمية، ومن المهم أن نبين أننا نبتعد حقا عن العمل بالأساليب المعتادة. وفي الوقت نفسه، من المهم إنشاء قيادات ضمن الإدارات العامة وتشجيع الرواد الذين سيقودون جهود تحقيق تلك الأهداف.

٣٠ - وأشارت اللجنة أيضا إلى ضرورة بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية وتعزيز مهاراتهم في مجالات منها وضع السياسات العامة المتناسكة، والتخطيط والتنفيذ وبعد النظر، والتشاور واستعراض التقدم المحرز بالاستناد إلى الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها. ومن شأن أنشطة التوعية والتدريب المتعلقة بذلك في مدارس ومعاهد الإدارة العامة أن تساعد على إثارة الانتباه إلى التحديات المؤسسية التي تطرحها التنمية المستدامة في المراحل المبكرة من مسار الموظف العمومي، وأن تقوم بصياغة مقترحات مبتكرة في مجال السياسات العامة، وأن تشجع الانفتاح على أساليب العمل الجديدة.

## باء - الترتيبات المؤسسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣١ - شددت اللجنة على أن الأهداف تبرز مرة أخرى الدور المركزي الذي تتولاه الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي الوقت نفسه، تتطلب تلك الأهداف نوعا آخر من الحكم، يتسم بتعدد المستويات وأصحاب المصلحة، ويقوم على انخراط جميع الجهات الفاعلة والشراكات. كما إن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب يطرح تحديا لا يُستهان به على المؤسسات العامة ويتطلب بذل جهود كبيرة لمعالجة التفاوتات العميقة والمستمرة، وذلك بسبل منها سياسات إعادة التوزيع.

٣٢ - ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو فعال تنظيم المؤسسات الرسمية وتحقيق التحول فيها، ومعالجة المؤسسات غير الرسمية مثل الثقافة والمعايير والقيم. ولتحقيق التحول في المؤسسات، من الضروري تطوير الموظفين العموميين وإشراكهم. ومع شروع المجتمع الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم الاستفادة من الخبرة المكتسبة فيها.

٣٣ - وجددت اللجنة التأكيد على أن للبرلمانات دور حيوي في تنفيذ الأهداف، ولا سيما في تعزيز واستعراض التنفيذ وتوزيع موارد الميزانيات. وقد يكون من الضروري أيضا إجراء إصلاحات داخلية لتقديم أفضل الدعم للأهداف.

## المشاركة في صنع القرار

٣٤ - لا توجد خطة عالمية لتنفيذ أهداف التنمية. وسيتعين أن يعكس وضع السياسات وتنفيذها الظروف الوطنية والمحلية المحددة، بما فيها البيئة السياسية. فضمن المشاركة في صنع القرار واستشارة الناس هما سبيل التوصل إلى ذلك النوع من السياسات التي تنجح في تنفيذ الأهداف في مجتمع معين. ويعني ذلك وضع ترتيبات لمناقشة السياسات بطريقة شاملة ولكنها محددة بدقة وتركز على القطاعات.

## الأطر السياسية والمؤسسية المتكاملة

٣٥ - شددت اللجنة على أن السياسات العامة الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ستكون أكثر فعالية إذا أبرزت الروابط بين مختلف الأهداف والغايات، مثل تلك التي تم استكشافها في اجتماع

الخبراء بشأن إعداد المؤسسات والسياسات للنهج المتكاملة الذي عُقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦<sup>(٥)</sup>. ولا بد للحلول الرامية إلى إحراز التقدم في أي هدف من الأهداف أن تتناول عددا من الأبعاد أو الغايات الأخرى ذات الصلة، والتي يتفاعل بعضها مع البعض الآخر بطرق دينامية. وبالتالي فإن فهم أوجه الترابط الوثيق بين الأهداف يكتسي أهمية حاسمة في التعجيل بتنفيذها. وقد أنجز العديد من العمليات الهامة لتحديد أوجه الترابط بين الأهداف، ولكن الأهم الآن هو صياغة رسائل وأدوات بسيطة ومباشرة يمكن أن يستخدمها صناع القرار في وضع وتنفيذ سياسات متكاملة تعالج تلك التفاعلات. ومن المهم تطوير أدوات ووضع ترتيبات وسبل لدعم وضع نهج متكاملة مشتركة بين المؤسسات، وبخاصة منها تلك التي تتناول الغايات الوثيقة الترابط المدرجة في الأهداف.

٣٦ - وشددت اللجنة على أن المؤسسات القائمة تتولى دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولا بد من توعيتها وتعبئتها لتحقيق تلك الأهداف. فوزارات التخطيط، على سبيل المثال، كثيرا ما تؤدي دورا رئيسيا في عملية التنفيذ لأن الأهداف، باعتبارها مرامي طويلة الأجل، تؤكد أهمية التخطيط لها بطريقة متكاملة.

٣٧ - ويمكن كذلك للحكومة المركزية أن تؤدي دورا هاما لا يتجلى في التعاون والتنسيق فحسب، بل كذلك في التحكيم بين مختلف السياسات بناءً على التقييمات والمبادلات. وتتولى الحكومة المركزية أيضا دور صياغة خطة التنمية الوطنية وتعميمها.

٣٨ - ويمكن لمختلف الأطر ومسارات العمل والممارسات المؤسسية أن تعزز اتساق السياسات وأن تدعم الاستجابات الفعالة والمتكاملة على جميع المستويات. وقد دأبت بلدان في جميع أنحاء العالم على وضع ترتيبات تنسيقية مؤسسية متنوعة، منها هيئات التنسيق بين الوزارات و/أو أصحاب المصلحة المتعددين، وهي هيئات يمكنها حشد الجهود المنسقة التي تبذلها مختلف المؤسسات ومختلف أجزاء الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف.

٣٩ - وليست الحاجة إلى مؤسسات تنسيقية جديدة ضرورة مؤكدة. ولئن كانت تلك المؤسسات تبدو ضرورية، فقد أظهرت التجربة أن الدول الأعضاء قد تنظر في إنشاء ما يلي: (أ) لجنة إدارية على مستوى رئيس الدولة أو الحكومة تتألف من كبار الموظفين المسؤولين عن وضع السياسات الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) فريق توجيهي أو لجنة للتنسيق بين الهيئات القطاعية؛ (ج) أفرقة عاملة شاملة لعدة منظمات تضم متخصصين قطاعيين لوضع برامج ملموسة للتنفيذ؛ (د) آليات الميزانية اللازمة لدعم التنسيق الأفقي؛ (هـ) ترتيبات مشتركة في المجالات المترابطة بشكل وثيق.

٤٠ - ويحتمل وجود مخاطر في أن تسبب الترتيبات المؤسسية الوطنية إرهاقا مفرطا للوزارات والمنظمات القطاعية القائمة. كما ينبغي أن يبدأ التنسيق الأفقي من المنظمات القطاعية نفسها، التي يجب أيضا تشجيعها على معانقة أهداف التنمية المستدامة ودعمها في القيام بذلك. فتعبئة الحكومات المحلية وتجهيزها يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لتنفيذ الأهداف (انظر الجزء جيم)، وينطبق ذلك على إشراك موظفي الخدمة المدنية.

(٥) يمكن الاطلاع على تقرير اجتماع الخبراء بشأن إعداد المؤسسات والسياسات للنهج المتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الموقع <https://publicadministration.un.org/en/News-Events/Vienna-Meeting>.

## نُهج يشمل المجتمع بأكمله

٤١ - يتطلب اتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل اتباع نهج تنفيذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين ويشمل "الأمة بأسرها". ولذلك لا بد من بذل جهود كبيرة للترويج لتلك الأهداف. ويجب أن يرافق هذه الجهود إنشاء آليات ذات طابع مؤسسي لضمان مشاركة مختلف الجهات الفاعلة وفئات المجتمع المدني، بما فيها الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، في صنع القرارات وفي الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف.

٤٢ - ومن المهم أيضا أن يتوافر فهم واضح لأدوار مختلف الجهات الفاعلة والموارد المتاحة لها، وإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات مع أصحاب المصلحة فرادى وجماعات، ولا سيما الشراكات التي تشمل المهمشين.

## تمويل أهداف التنمية المستدامة

٤٣ - سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة باهظ التكلفة، ولا بد من بذل جهود كبيرة لحشد قدر كاف من الموارد له من جميع المصادر، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسيتعين على الحكومات بجميع مستوياتها أن تكون قادرة على تعبئة الموارد. ومن دواعي القلق الشديد أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال دون الغايات المتفق عليها بقدر لا يُستهان به. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت تلك المعونات تتقلص بسبب تزايد النفقات المتصلة باللاجئين والمهاجرين. وتوجد بعض مصادر التمويل الكبرى التي يجب أن يتم تحسين سبل الاستفادة منها.

## أدوار الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٤ - تنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية على إمكانية التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية ودعم اتساق السياسات والتكامل بين المؤسسات رأسيا (محليا/وطنيا) وأفقيا على السواء. ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنسيق ضمن الحكومات وفيما بينها، ولتجميع كل البيانات المتوفرة، واستغلال البيانات الضخمة، ودعم مشاركة أصحاب المصلحة المؤسسيين.

٤٥ - وما برحت البلدان تحرز التقدم في تطوير أساليب الحكومة الإلكترونية، وقد حققت بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طفرات في تقديم الخدمات العامة، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، لا يزال العديد من مظاهر الفجوة الرقمية قائما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالتالي فمن المهم دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وسد الفجوة الرقمية المستمرة في الحصول على الخدمات العامة.

## المساءلة والاستعراض

٤٦ - لا بد من ضمان الاستعراض والمساءلة المنتظمين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ البداية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إشراك البرلمان وغيرها من مؤسسات المساءلة. وقد قامت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بالتحضير للإسهام في استعراض تنفيذ الأهداف، ويمكن للحكومات أن تستفيد

من إشراكها على الصعيدين الوطني والمحلي. وتتولى وسائط الإعلام أيضا دورا حيويا في كفالة المساءلة والشفافية، ومن المهم إذكاء وعي العاملين فيها بشأن الأهداف.

٤٧ - وبغية كفالة فعالية المساءلة، لا بد من مزيد من الوضوح بشأن ما تقوم به كل مؤسسة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال خزانة مفتوحة تضم الجهود التي تبذلها المؤسسات على اختلاف أنواعها. وقد اقترح أن يتم النظر في عقد تجمعات بغية توزيع المسؤوليات بين الجهات الفاعلة بشكل علني.

٤٨ - وعلى نحو ما تم التشديد عليه في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تكون الاستعراضات شاملة للجميع، لذا سيتطلب ذلك تشجيع آليات الاستعراض التشاركية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات الحكومية المفتوحة تتسم بالأهمية وتشمل العديد من الأبعاد. ولم تتم بعد الاستفادة من هذه السياسات بشكل كامل.

٤٩ - وينبغي أيضا أن تستند استعراضات التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف إلى أدلة قوية وإحصاءات سليمة. وتكتسي نظم ضمان الحصول على بيانات وإحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة أهمية حاسمة في تنفيذ الأهداف. ومن الضروري بذل جهود كبيرة من أجل بناء القدرات الإحصائية الوطنية والمحلية وإنشاء نظم فعالة لدعم السياسات الفعالة واستعراضات التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

## جيم - دعم السلطات المحلية وتجهيزها

٥٠ - أشارت اللجنة إلى أن إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتوقف بشكل حاسم على تدخلات الحكومات دون الوطنية، ولا سيما الحكومات المحلية، بالنظر إلى قربها من الناس ودورها في تقديم الخدمات العامة وتوفير الهياكل الأساسية. لذا ينبغي أن تتم توعية الحكومات المحلية بأهداف التنمية لجعلها تشعر حقا أنها تتولى زمام الأمور.

### أهمية دور الحكومات المحلية في تحقيق الأهداف

٥١ - سيتطلب تنفيذ أهداف التنمية بصورة شاملة وفعالية وجود حكومات دون وطنية ومحلية تتمتع بالقدرات والصلاحيات وتتسم بالشمول والفعالية وتخضع للمساءلة، على نحو ما أقرته الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٥٢ - ولا بد من تحقيق تحول في العلاقات بين الحكومات دون الوطنية والحكومات الوطنية من أجل الاستجابة بفعالية لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠. فأحيانا يسود التصور الخاطئ بأن الحكومات المركزية تضع سياسات يجب بعد ذلك على الحكومات المحلية تنفيذها. لذا ثمة حاجة إلى الارتقاء إلى نموذج الحوكمة المتعددة المستويات، الذي تعمل فيه الحكومات المحلية والوطنية معا بروح الشراكة من أجل تحقيق الأهداف.

٥٣ - كما إن تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب يستلزم تمكين الحكومات المحلية، لأنها على أتم علم بالظروف السائدة ضمن مناطق نفوذها. وسيمكّن القيام بذلك من تصميم وتقديم خدمات عامة تصل فعلا إلى أشد الناس فقرا وضعفا، بمن فيهم المهاجرون.

## نهج جديد في الحوكمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني

٥٤ - هناك حاجة إلى الانتقال إلى نهج متعدد المستويات وأصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. فالحكومة المركزية قادرة على تهيئة البيئة الملائمة لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالأهداف بسبل منها سد الفجوات وتسوية النزاعات، ولتمكين الجهات الفاعلة الأخرى من القيام بأدوارها.

### تكييف الاستراتيجيات المحلية

٥٥ - لا بد من إضفاء طابع "محلي" على الأهداف ووضع خريطتها وترتيب أولوياتها وفقا للحقائق والاستراتيجيات المحلية. وقد وُضع عدد من خرائط الطريق التي تمكن الحكومات المحلية من فهم مختلف الخطوات والجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ الأهداف.

٥٦ - وما يتسم بالأهمية كذلك الأدوات التي تساعد الإدارات العامة، بما فيها الحكومات المحلية، على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وتنطوي المدن وعملية توسعها الحضري على طاقة تحويلية ويمكنها الإسهام بفعالية في تنفيذ الأهداف، شريطة أن تقوم تلك الجهود على تنمية حضرية سليمة وأن تستند إلى سياسات حضرية وطنية مناسبة يتم تنسيقها مع السياسات والخطط القطاعية المتكاملة على الصعيد دون الوطني، مثل سياسات المياه والطاقة والنقل. وينبغي العمل على مواءمة الخطط القانونية والمؤسسية على الصعيد الوطنية ودون الوطنية والمحلية مع المبادئ الواردة في أهداف التنمية المستدامة وفي الخطة الحضرية الجديدة.

### تنسيق السياسات وتكاملها في مختلف المستويات الحكومية

٥٧ - يستلزم تنفيذ الأهداف تعزيز الاتساق بين الخطط العالمية والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية. ومن شأن تحقيق التكامل بين السياسات التي توضع على الصعيد دون الوطني والسياسات التي تضعها الحكومات المركزية أن يساعد على تعزيز اتساقها وتنسيقها وعلى تشجيع ثقافة المساءلة والمسؤولية في الحكومة. فجميع الأهداف مترابطة فيما بينها، وينبغي أن يتضح ذلك في استراتيجيات محلية تدعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

### اللامركزية والموارد والقدرات

٥٨ - تتسم اللامركزية بالأهمية في العديد من البلدان لأنها تساعد على مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون اللامركزية مفيدة في نقل الأدوار والمهام العامة المتصلة بتنفيذ أهداف محددة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وغيرها من الوكالات أو المؤسسات المحلية. وتقع مسؤولية تحقيق الأهداف على الحكومات المركزية والمحلية على السواء، بغض النظر عن نموذج أو مدى اللامركزية الموجود في كل بلد، ومن الأهمية بمكان أن تعمل تلك الحكومات معا بروح من الشراكة. وينبغي أن تقوم مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة على مبدأ الولاية الاحتياطية على النحو المنصوص عليه في الخطة الحضرية الجديدة.

٥٩ - ولن يتسم تنفيذ أهداف محددة على الصعيد المحلي بالفعالية إلا بتوافر قدر كاف من الموارد المالية. وكثيرا ما تكتسي الموارد المنقولة من الحكومة المركزية أهمية بالغة في دعم تطوير الهياكل الأساسية

والرفاه الاجتماعي وبرامج أخرى. فبعض البلدان ينقل حصة من الموارد الضريبية التي يتم جمعها إلى الحكومات المحلية عن طريق ضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال.

٦٠ - وقد شددت اللجنة على الأهمية البالغة التي يكتسبها تحسين اللامركزية الضريبية والحوكمة المالية المحلية. وبغية تهيئة هياكل التنمية الاقتصادية المحلية وقدراتها التي تُعد شرطاً مسبقاً ضرورياً للنجاح في تحقيق الأهداف، لا بد أن تعمل الحكومات الوطنية مع الحكومات دون الوطنية على تعزيز قدرة هذه الأخيرة سواء على جمع الإيرادات وعلى الإنفاق. ويُعد فرض الضرائب المحلية الذي يحظى بدعم الجهات الفاعلة المحلية على نطاق واسع عنصراً أساسياً.

٦١ - ويجب بذل جهود كبيرة في العديد من البلدان لتعزيز القدرات الاقتصادية والثقافية للمدن المتوسطة. فقدرات مثل تلك المدن على تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الوطنية ومن حيث تخفيف الآثار السلبية للهجرة المفرطة من المناطق الزراعية الريفية إلى العواصم الوطنية.

٦٢ - ويؤدي تعزيز التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً محورياً في دعم تنفيذ الأهداف على الصعيدين دون الوطني والمحلي. ويمكن تقديم الدعم للترتيبات الابتكارية مثل التوأمة بين المدن والتعاون فيما بين رؤساء البلديات وشبكات ورابطات الحكومات المحلية والإقليمية لكي تتمكن من أداء دورها في التنمية المستدامة.

### المشاركة والمساءلة

٦٣ - ينبغي أن يشارك الناس في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد. ويمكن تشجيع هذا النهج بواسطة الأطر القانونية والمؤسسية وعن طريق التعلم من التجارب. ومع ذلك، يتزايد التوتر بين الخطة الاقتصادية التي تسعى إلى زيادة كفاءة الحكومات المحلية وبين الخطة الديمقراطية التي تتوخى تعزيز المشاركة.

٦٤ - ويستلزم دعم الشفافية والمساءلة تعاون الحكومات المحلية والجهات الفاعلة المؤسسية وإشراكها. وثمة حاجة إلى تنمية مهارات وقدرات موظفي الخدمة المدنية على الصعيد المحلي لتزويدهم بأدوات التشاور والمشاركة.

٦٥ - وينبغي أيضاً تشجيع الاستثمار في الخدمات العامة المقدمة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي كوسيلة لتحقيق أمور منها تعزيز شفافية السلطات المحلية، وتيسير آليات الرصد والتقييم، وتحسين نوعية الخدمات العامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## دال - آثار استراتيجيات الإجراءات المتكاملة للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء على المؤسسات العامة

٦٦ - يتخذ الفقر أشكالاً كثيرة وله أبعاد متعددة. ويرتبط الفقر أيضاً بالظروف المؤدية إلى التمييز وعدم المشاركة في المجتمع والاستبعاد من عمليات اتخاذ القرار.

٦٧ - والحكومة والمؤسسات العامة الفعالة والشاملة ضرورية للنجاح في تنفيذ السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، بما في ذلك السياسات العامة التي تنص على الفقر المدقع. ولا بد من معالجة عدد من مسائل الحوكمة لضمان تخصيص موارد كافية في سياق موضوع القضاء



على الفقر. لذا فإن استقلالية السلطة القضائية وإقامة العدل على نحو سليم يتسمان بأهمية بالغة في أعمال حقوق الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. كما إن تفادي استيلاء الجماعات القوية عليها ومكافحة الفساد فيها يكتسيان أهميتهما الخاصة.

٦٨ - ويتطلب النجاح في القضاء على الفقر التزاما من جانب القيادة على أعلى المستويات الحكومية لتوجيه تنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر. ويعد تحديد الأهداف والمعالم المرحلية والمواعيد عنصرا رئيسيا في ذلك. ولتحقيق الفعالية في استراتيجيات القضاء على الفقر، لا بد من نهج حكومي شامل يضم جهات فاعلة متعددة تعمل في مختلف القطاعات وعبر الحدود. ويمكن أن تكون النهج الحكومية الشاملة رسمية أو غير رسمية، ولكن الأهم هو وجود آلية للتعاون تكون رئاستها على مستوى رفيع. وقد أنشأت بعض البلدان وحدات خاصة للإدماج الاجتماعي حققت قدرا من النجاح.

### تنفيذ السياسات المتكاملة والمتعددة الأبعاد

٦٩ - أحرزت بعض البلدان تقدما كبيرا في القضاء على الفقر بالتدخل في مجالات متعددة، ويمكن استخلاص الدروس من ذلك. ومن المهم وضع استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر تنطوي على إجراءات في مجالات متعددة وتشمل جهات فاعلة متعددة.

٧٠ - وينبغي استكمال إقامة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بسياسات عامة تشجع فرص العمل والعمالة الكريمة؛ وتُطوّر التعليم والمهارات؛ وتُحسّن ظروف السكن وتُستثمر في الهياكل الأساسية وتحسين مستويات المعيشة، مثل الحصول على الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي؛ وتُعزز الخدمات الصحية؛ وتُحسّن إمكانية الوصول إلى العدالة في جملة أمور. وينبغي أن تكون هذه السياسات جزءا من الاستراتيجيات الوطنية التي تدعم الشفافية والمساءلة في التنفيذ والاتساق والتعاون بين الوكالات المنفذة على جميع المستويات الحكومية.

٧١ - ويمكن أن تكتسي بعض السياسات المتكاملة طابعا عالميا، مثل الحصول على الكهرباء - التي لها آثار إيجابية متعددة - بينما قد تكون أخرى أكثر تحديدا لأهدافها، ومنها التدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى معالجة عدم المساواة والتمييز. ويمكن تنفيذ استراتيجيات وسياسات متكاملة للقضاء على الفقر على مستويات مختلفة في الإدارة، أي محليا أو إقليميا أو وطنيا. ويمكن أن يكون للسياسات التي تركز على الأجل الطويل تأثيرات مضاعفة على جهود القضاء على الفقر.

### الحماية الاجتماعية

٧٢ - إن حسن أداء نظم الحماية الاجتماعية والسياسات العامة المتعلقة بالعمالة لا تعزز الإنصاف فحسب، بل إنها تزيد كذلك القدرة على مواجهة الصدمات لدى المعرضين للوقوع في براثن الفقر وتتيح الفرص لجميع الناس. وأهداف التنمية المستدامة تدعو تحديدا إلى إنشاء النظم واتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع.

٧٣ - وقد حققت السياسات التي تدعم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية من قبيل التحويلات النقدية المشروطة العديد من النجاحات. ومع ذلك، ينبغي تفادي عرقلة هذه النظم بالفساد وأوجه

ضعف الحوكمة واجتناب الاعتماد المفرط عليها، لأن من شأن ذلك أن يجعلها غير مستدامة أثناء الأزمات الاقتصادية وفي الأجل الطويل.

### خلق فرص العمل والعمالة وخلق الثروة

٧٤ - من الأمور التي تتسم بأهمية حيوية جهود التشجيع على خلق فرص العمل، وتعزيز مبادرات تنظيم المشاريع - إلى جانب تشجيع النمو والإنتاجية وبناء قدرات الإنتاج - وتعزيز العمالة في القطاع الرسمي. وينبغي لمسؤولي الإدارة العامة أن يستعرضوا الأطر التنظيمية المنصوص عليها في قوانين العمل وغيرها من التدابير الرامية إلى القضاء على "الفقر الخفي"، وذلك في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وثمة حاجة إلى بناء القدرات على وضع وتنفيذ البرامج المتعلقة بتنظيم المشاريع والتدريب على المهارات، لا سيما على الصعيد المحلي.

### معالجة الفوارق دون الوطنية

٧٥ - ينبغي تشجيع النشاط الاقتصادي المتنوع في المناطق المحرومة بسبل منها التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق التنمية في مختلف المناطق دون الإقليمية. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تتم معالجة الفقر في المناطق الريفية والحضرية بطريقة متكاملة.

٧٦ - وتتولى الحكومات المحلية دورا حاسما في القضاء على الفقر وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويمكن أن تكون نقاط الدخول الموحدة أو "مراكز الخدمات الجامعة"، بما فيها المراكز المتنقلة، قنوات رئيسية لتقديم الخدمات العامة.

### الانخراط والمشاركة والمساءلة

٧٧ - إذا أُريد لاستراتيجيات القضاء على الفقر والسياسات العامة التي توضع لصالح الفقراء أن تكون فعالة، فلا بد لها أن تحظى بتوافق الآراء والدعم الاجتماعي الواسع النطاق، بما في ذلك من الطبقة المتوسطة. وهي تتطلب وجود نُهج وتوجهات تصاعديّة وتشاركية. وينبغي كذلك إشراك المجموعة الضعيفة نفسها.

٧٨ - ومن الأهمية بمكان رصد تنفيذ السياسات وتأثير المؤسسات العامة في الوصول إلى الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. ويجب أن تكون آليات المساءلة والتقييم شاملة للجميع وقادرة على الاستعانة بالمؤسسات المستقلة لمراجعة الحسابات.

### ضرورة تنمية القدرات

٧٩ - إن من الأهمية بمكان أن تتم توعية موظفي الخدمة المدنية وتعزيز مهاراتهم على جميع المستويات بشأن أهداف التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر، وبشأن كيفية إشراك الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وعلى كل بلد أن يحدد من هم أفقر الفقراء ومنهم المعرضون لمخاطر تركهم خلف الركب، وأن يفهم العمليات التي تؤدي إلى الضعف والإقصاء. فنثورة البيانات تتطلب بناء القدرات الإحصائية والتنسيق المؤسسي، والمساعدة التقنية، وتعبئة الموارد، والتعاون الدولي. وهناك دعوة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء آليات إنمائية دولية لدعم جهود القضاء على الفقر.

## هاء - صياغة مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة

### ما الغرض من مبادئ الحوكمة الفعالة؟

٨٠ - يمكن لمجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة أن تتيح دعماً مفيداً للبلدان في إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ففي حين أن خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات والالتزامات الدولية تشير إلى عدد من جوانب الحكم الرشيد المعترف بها على نطاق واسع، فإنها تميل إلى أن تكون طموحة في طبيعتها، وتفتقر إلى التوجيهات المحددة بشأن الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الفعالة لتنفيذ أهداف التنمية.

٨١ - واتفقت اللجنة على أن مبادئ الحوكمة الفعالة القابلة للتطبيق قد تحاول معالجة التوتر بين هذه الأهداف الطموحة وبين الحاجة إلى تحسينات عملية في مجال الحوكمة لتحقيق نتائج إنمائية معينة. وباعتبار هذه المبادئ تطوعية في طابعها، فإنها قد تفيد في تشجيع البلدان على التفكير في الإصلاحات الممكنة التي تراعي نقطة بداية كل بلد وتعطي الأولوية للمشاكل الرئيسية حسب قدرات كل بلد وسياقه.

٨٢ - ويمكن أيضاً أن تكون المبادئ بمثابة نقطة مرجعية يعمل الناس على أساسها مع حكوماتهم. ويمكنها أن توفر التوجيه للموظفين العموميين على الصعيدين الوطني ودون الوطني في تنفيذ الأهداف، أو أن تكون بمثابة أساس لتلك التوجيهات.

٨٣ - وحسب الطريقة التي تتم بها صياغة هذه المبادئ، يجوز أن تستخدمها البلدان المهتمة لقياس فعالية المؤسسات العامة وخضوعها للمساءلة وشمولها. وعلاوة على ذلك، يمكن الاسترشاد بالمبادئ في وضع خطة عالمية للبحوث المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية.

٨٤ - واتفقت اللجنة على أن مزايا وضع مبادئ الحوكمة والإدارة العامة في الأمم المتحدة، بالمقارنة مع غيرها من المعايير القائمة، يمكن أن تتمثل في طابعها العالمي وصغتها العملية وصلتها الواضحة بخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تجميع المبادئ التوجيهية في جميع مجالات الحوكمة ذات الصلة مفيداً جداً للبلدان في جهود التنفيذ التي تبذلها.

### كيفية صياغة المبادئ

٨٥ - جددت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تكون المبادئ قليلة العدد، وأن يُعبّر عنها بلغة غير تقنية ويسهل نسبياً لغير المتخصصين تدكّرها. واتفق الأعضاء على أن المبادئ والممارسات المتصلة بها ينبغي أن تكون ملموسة وموضوعية وأن تكون في الوقت نفسه عامة وتتسم بقدر كافٍ من عدم التقييد لتحظى بتأييد واسع النطاق.

٨٦ - ومن أجل التوصل إلى مجموعة من المبادئ، ينبغي التمييز بوضوح بين التطلعات وأهداف إصلاح السياسات. وعلى سبيل المثال، فإن سيادة القانون نتيجة للعمليات المعقدة المتعددة والمصالح المتنافسة. ويمكن أن يكون حسن إقامة العدل أو تعزيز الأخلاقيات أكثر تحديداً، ولكنهما أيضاً مفهومان عريضان لا يتيحان إلا القليل من التوجيهات الملموسة.

٨٧ - وأشارت اللجنة إلى أنه قد يكون من المفيد اتباع نهج يتوخى تحديد المفاهيم المتفق عليها على نطاق واسع في الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وصياغتها في شكل بيانات موجزة تتسم

بقدر من العمق مع الإشارة إلى طائفة من الممارسات الجيدة التي قد تتحقق من خلالها تلك المبادئ. ويمكن أن تتمثل العناصر الأساسية في مبادئ الفعالية والمساءلة والشمولية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وعندئذ تكون هناك حاجة إلى مواصلة صياغة تلك العناصر بمزيد من التفصيل وربطها بعدد من الممارسات المحددة بطريقة غير تقييدية. وهذه الأمثلة على ممارسات الحوكمة الرشيدة يمكن توسيع نطاقها لوضع المبادئ التوجيهية التشغيلية وربطها بدراسات الحالات الفردية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٨٨ - وعلقت اللجنة على الأعمال الأولية التي أنجزت في تحديد عناصر إرشادية بشأن مجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة المتفق عليها دولياً<sup>(٦)</sup>، التي استندت إلى مسح أُجري لاتفاقات الأمم المتحدة. وقد لقي ذلك الترحيب ويمكنه أن يستمر بالإشارة إلى المبادرات ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمؤتمر الإيبيري - الأمريكي لوزراء الإدارة العامة والإصلاح الحكومي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

٨٩ - ورأت بعض البلدان أن من المفيد التوفر على نقاط مرجعية وتبادل أمثلة على الكيفية التي نفذت بها البلدان المبادئ المنطبقة عليها بشروط وأهداف مماثلة، كما حدث في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩٠ - ومن أجل المضي قدماً ومواصلة المناقشة بشأن العناصر الإرشادية في مبادئ الحوكمة الفعالة، يمكن للأمانة العامة أن تنظر في تنظيم مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة قبل انعقاد الدورة المقبلة. وبموازاة ذلك، يمكن دعوة البلدان إلى تقديم أمثلة عن الإصلاحات والممارسات المرتبطة بمجموعة من المبادئ الإرشادية، ويمكن أن يكون ذلك مفيداً لأغراض التعلم من الأقران.

### ما يمكن أن تتضمنه المبادئ

٩١ - لاحظت اللجنة أن المبادئ الشاملة الثلاثة المتفق عليها الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ للمؤسسات على جميع المستويات يمكن أن تكون بمثابة أساس لمشروع إطار مبادئ الفعالية والمساءلة والشمول. وفي إطار هذه المجالات الثلاثة، تم تحديد عدد من المفاهيم والممارسات ذات الصلة التي تتطلب مزيداً من التوضيح، وهي: (أ) الكفاءة والسياسات العامة السليمة والتعاون في إطار الفعالية؛ (ب) النزاهة والشفافية والرقابة المستقلة في إطار المساءلة؛ (ج) عدم التمييز والمشاركة والتكامل والإنصاف بين الأجيال في إطار الشمول.

٩٢ - ولا بد من فهم القطاعين كليهما والسياق القطري لوضع توجيهات محددة بشأن الإصلاحات الممكنة، وينبغي وضع هذين البعدين الإضافيين في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، يمكن لجهود منع الفساد ومكافحته في بيئة مليئة بتحديات الحوكمة أن تركز على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية وأن تنظر في توزيع الموارد بين مختلف الجهات الفاعلة بغية تحديد سبل تغيير نظام الحوافز التي تؤثر في السلوك، وبالتالي في النتائج الصحية.

(٦) E/C.16/2017/6، المرفق.

٩٣ - وشددت اللجنة على أن مبادئ الحوكمة الفعالة لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن تشرك الحكومات المركزية والمحلية على السواء، كما يتبين، على سبيل المثال، في عمل مجلس أوروبا في مجال المبادئ الأوروبية للحكم الرشيد على الصعيد المحلي، التي يمكن أن تنطبق أيضا على مستويات الإدارة الأخرى.

٩٤ - وفيما يتعلق باختيار الموظفين العموميين، يمكن أن تشير المبادئ إلى مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والدوافع والحوافز السائدة في القطاع العام، فضلا عن عمليات الاختيار على أساس الجودة.

#### المبادئ باعتبارها موارد عملية تتطور باستمرار

٩٥ - يكتسي التعلم والاستعداد لإدخال التعديلات أهمية بالغة في التنفيذ الفعال لإصلاحات الحوكمة، وكذلك جهود التوعية في القطاع العام ولدى عامة الناس. والجهود المبذولة لاستعراض التقدم المحرز بشأن الهدفين ١٦ و ١٧، التي ترتبط مباشرة بمسائل الحوكمة من أجل التنمية المستدامة، يمكن أن تكون ذات صلة وارتباط خاصين بالمبادرة لأغراض التعلم.

## الفصل الرابع

### أعمال اللجنة في المستقبل

٩٦ - ستواصل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته على أداء وظائفه.

٩٧ - وستتناول اللجنة، في دورتها السابعة عشرة، الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته في عام ٢٠١٨، وستُعدّ توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالحوكمة والجوانب المؤسسية لهذه المسألة. وقد اختارت اللجنة أن تستند مساهمتها إلى إعداد المؤسسات والسياسات لتنفيذ خطة ٢٠٣٠؛ وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات؛ وتعزيز وتجهيز المؤسسات لدعم التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف. واتفقت اللجنة على أن هناك حاجة إلى تعميق النظر في جوانب معينة من هذه التحديات المؤسسية الواسعة النطاق، وأدرجت عددا من المسائل ذات الأولوية في مشروع جدول أعمالها المؤقت للدورة السابعة عشرة.

٩٨ - وأشارت اللجنة إلى أن عام ٢٠١٧ هو آخر عام في ولاية الأعضاء الحاليين التي مدتها أربع سنوات. ولذلك سيتعين على الأعضاء الجدد أن يتناولوا مختلف المسائل المدرجة في جدول الأعمال المؤقت فور اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأنها. وبالنظر إلى نطاق وتعقيد المسائل التي تم طرحها، فقد تختار اللجنة في المستقبل أن تدرس بعض البنود بعمق أكثر من غيرها أو على مدى أكثر من سنة واحدة.

قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2017/1)
٣	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يتعين القيام به؟ (E/C.16/2017/2)
٣ (أ)	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بفهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/3)
٣ (أ)	ورقة غرفة اجتماعات عن جعل السلطات والمجتمعات المحلية فاعلة مستتيرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٣ (ب)	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالقيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/4)
٣ (ج)	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالترتيبات المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2017/5)
٣ (ج)	تقرير اجتماع الخبراء بشأن إعداد المؤسسات والسياسات لاتباع نهج متكاملة لإزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فيينا، ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
٣ (ج)	البيان الرسمي للندوة المعنية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل (مسار ساموا) في الدول الجزرية الصغيرة النامية: تجهيز المؤسسات العامة وتعبئة الشراكات، ناسو، ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧
٣ (ج)	ورقة غرفة اجتماعات بشأن إعادة تحديد مفهوم التوجه المؤسسي في التنمية المستدامة: تطوير المؤسسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة
٣ (ج)	ورقة غرفة اجتماعات بشأن إعادة تحديد مفهوم التوجه المؤسسي في التنمية المستدامة: تطوير المؤسسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: إضافة بشأن الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني
٣ (د)	مذكرة من الأمانة بشأن وضع مجموعة من مبادئ الحوكمة المسؤولة والفعالة المعترف بها دولياً (E/C.16/2017/6)
٣ (هـ)	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالقضاء على الفقر من خلال التنمية الإقليمية: حالة البرازيل (E/C.16/2017/7)
٣ (هـ)	ورقة غرفة اجتماعات بشأن استراتيجيات العمل المتكامل لتحقيق القضاء على الفقر
٣ (هـ)	مذكرة معلومات أساسية بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير: مشروع مساهمة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧

